

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2024-31/12/2024	
مراقب الحسابات	مراقب الحسابات
مراقب الحسابات	مراقب الحسابات
الرأي	الرأي
رأي غير متحفظ	رأي غير متحفظ
نعم	نعم
أساس الرأي	أساس الرأي
Ref #1	أساس الرأي غير المتحفظ
Ref #2	أمور التدقيق الرئيسية
Ref #3	معلومات أخرى
Ref #4	مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية
Ref #5	مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
Ref #6	تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

1

الرأي

قد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة والمستقلة لشركة الشرقية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (ويشار إليهما معًا بـ"المجموعة")، والتي تشمل القوائم الموحدة والمنفصلة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، والقوائم الموحدة والمستقلة للدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والتي تتضمن المعلومات الجوهرية حول السياسات المحاسبية المتبعة.

في رأينا، تعرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة بشكل عادل، من جميع الجوانب المادية، المركز المالي الموحد والمنفصل للمجموعة والشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي الموحد والمنفصل وتدفقاتها النقدية الموحدة والمنفصلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة (ISAs) وتُوضح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بشكل مفصل في قسم "مسؤوليات المدقق عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" في تقريرنا.

نحن مستقلون عن المجموعة والشركة الأم وفقًا للقواعد الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين (IESBA Code)، وذلك حسبما ينطبق على مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للكيانات ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للكيانات ذات المصلحة العامة في سلطنة عمان.

كما أننا قد التزمنا بجميع المسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومدونة. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

2

المسائل الرئيسية في المراجعة

المسائل الرئيسية في المراجعة هي تلك التي اعتبرناها، وفقًا لحكمنا المهني، ذات أهمية بالغة في مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا لهذه القوائم ككل وعند تكوين رأينا عليها، ولا نقدم رأيًا منفصلًا حولها.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية العقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل هذه الاستثمارات أدوات حقوق ملكية غير مدرجة (غير مسجلة في سوق فعالة) بقيمة 2,950,377 ريال عُمانِي كما في 31 ديسمبر 2024، وتمثل ما نسبته 15.76% من إجمالي أصول المجموعة. وتعد عملية تقييم الاستثمارات غير المدرجة من المسائل الرئيسية في المراجعة نظرًا لدرجة التعقيد المرتبطة بتقييم مثل هذه الأدوات والأهمية البالغة للأحكام والتقديرات التي تتخذها الإدارة. على وجه الخصوص، فإن تقييم الاستثمارات المصنفة ضمن المستوى الثالث في هيكل القيمة العادلة يُعد تقديرًا بطبيعته وينطوي على درجة عالية من عدم اليقين، لأن واحدًا أو أكثر من المدخلات الجوهرية المستخدمة في التقييم لا يستند إلى أسعار سوقية نشطة أو بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الصدد شملت ما يلي:

- اختبار تصميم وفعالية التشغيل لبعض الضوابط التي تحكم عملية تقييم الاستثمارات لدى الإدارة.
- تقييم معقولية التدفقات النقدية المستقبلية والتوقعات المستخدمة من قبل الإدارة (عند استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة لتحديد القيمة العادلة)، بما في ذلك اختبار العمليات الحسابية الأساسية.
- الاستعانة بخبراء تقييم داخليين لتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية، بالإضافة إلى تقييم المنهجية التي استخدمتها الإدارة استنادًا إلى معرفتنا بنشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه.
- تقييم كفاية الإفصاحات المتعلقة بهذه الاستثمارات.

3

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل هذه المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير قواعد حوكمة الشركات، لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ولا تقرير مدقق الحسابات المتعلق بها.

لا يشمل رأينا بشأن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المعلومات الأخرى، ولا نقدم أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر في ما إذا كانت تتناقض جوهريًا مع القوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تحتوي على تحريف جوهري على نحو آخر.

4

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة وعرضها بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، والمتطلبات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، والأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية ولوائحه التنفيذية في سلطنة عمان. كما تتحمل الإدارة مسؤولية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية الذي تراه ضروريًا لضمان إعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، تقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة والشركة الأم على الاستمرار في نشاطها، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو الشركة الأم أو وقف أعمالهما، أو إذا لم يكن هناك بديل واقعي سوى القيام بذلك.

كما تتحمل الجهات المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة والشركة الأم.

5

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2025 25

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة بمجملها خالية من أي تحريف جوهري، سواء كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير مدقق يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عاليًا من التأكيد، لكنه لا يضمن بالضرورة أن أي تدقيق يُجرى وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سيكشف دائمًا عن تحريف جوهري حال وجوده. فقد تنشأ التحريفات الجوهرية من الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو إجمالي، أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين استنادًا إلى هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

كجزء من عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، نمارس الحكم المهني ونتحلى بالتحفظ المهني طوال عملية التدقيق. كما نقوم أيضا بما يلي:

- تحدد وتقيّم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، سواء كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وتصمم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، وتحصيل أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفير الأساس لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من خطر التحريف الناتج عن الخطأ، نظرًا لأن الغش قد يتضمن تواطؤًا أو تزويرًا أو إغفالات متعمدة أو تحريفات أو تجاوزًا للرقابة الداخلية.
- دراسة و فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف المحيطة ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول مدى كفاءة أو فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة والشركة الأم.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- التوصل إلى قرار بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كانت هناك أي حالة عدم يقين جوهرية مرتبطة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة المجموعة والشركة الأم على الاستمرار في نشاطهما. وفي حال توصلنا إلى وجود حالة عدم يقين جوهرية، يتعيّن علينا الإشارة في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق المتوافرة حتى تاريخ تقرير المدقق، إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة أو الشركة الأم عن الاستمرار في نشاطهما.

تقييم العرض العام وهيكلي ومحتوى القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، بما في ذلك الإفصاحات، والتأكد مما إذا كانت هذه القوائم تعكس العمليات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

- وضع خطة وتنفيذ تدقيق المجموعة بهدف الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للكيانات أو الوحدات التجارية داخل المجموعة، وذلك كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية للمجموعة. نحن مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة، ونظل المسؤولين الوحيديين عن رأينا في التدقيق.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، والنتائج الهامة التي توصلنا إليها، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء عملية التدقيق.

كما نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بيانًا يوضح امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول اعتبارها مؤثرة على استقلاليتنا، بالإضافة إلى أي إجراءات تم اتخاذها، عند الاقتضاء، للقضاء على التهديدات أو تطبيق الضمانات المناسبة.

من بين الأمور التي نبلغ بها المسؤولين عن الحوكمة، نحدد المسائل التي كانت ذات أهمية بالغة في تدقيق القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للفترة الحالية، والتي تُعد بالتالي المسائل الرئيسية في التدقيق. ونقوم بوصف هذه المسائل في تقرير المدقق ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح عنها، أو في حالات نادرة جدًا، عندما نقرر أن عدم الإفصاح عن مسألة معينة في التقرير هو القرار الأكثر ملاءمة، نظرًا لأن العواقب السلبية للإفصاح عنها قد تفوق بشكل معقول الفوائد التي تعود على المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

6

نُقر بأن القوائم المالية للشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2024، وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ، تتوافق من جميع الجوانب الجوهرية مع الأحكام المعمول بها في قانون ولوائح الشركات التجارية في سلطنة عمان، ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية .

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2024-31/12/2024	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
اسم مكتب مراقب الحسابات	BDO LLC